



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
قسم العلوم المالية والمصرفية
المحاسبة المتوسطة
المرحلة الثانية

المحاسبة عن المدينين

اعداد

م.م امير صبار عبد

2026_2025

الفصل الخامس

المحاسبة عن المدينين

Accounting for receivable

سنتناول في هذا الفصل الموضوعات الآتية:

- مفهوم المدينون والمعاملات المحاسبية له.
- تقويم حساب المدينون.
- الديون المعدومة والديون المشكوك في تحصيلها والمعاملات المحاسبية لها.
- طرائق تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
- الخصم المسموح به.

مفهوم المدينون:

ينتج عن النشاط التشغيلي للشركة تعاملات مالية مختلفة مع الغير، ويتمحور النشاط الأساسي للشركات التجارية حول الحصول على الإيرادات الناتجة عن عمليات شراء وبيع البضاعة أو تقديم الخدمات الى الغير بهدف الحصول على الأرباح، وينشأ حساب المدينون جراء عمليات الحصول على الإيراد اذا كانت العمليات بالأجل سواء كانت عمليات بيع البضاعة او تقديم خدمات للآخرين أو أي استعمال لموجودات الشركة، ان عمليات الحصول على الإيرادات (بيع البضاعة) بطبيعة الحال تكون إما نقدية او آجلة، وتتمحور العمليات الآجلة في جانبين أيضاً، يتمثل الجانب الأول كون الشركة تتعامل مع زبائن جدد او لا تتوفر هناك مصداقية في التعامل معهم او توفر عنصر المخاطرة بشأن إمكانية استلام قيمة البضاعة المباعة؛ لذا يتم التعامل معهم بالأوراق التجارية (أوراق القبض)، وذلك لضمان الشركة حقها عند الزبائن بعد الورقة التجارية مستند قانوني لضمان حقها بالمطالبة في الديون، اما الجانب الاخر يتمثل بالزبائن الذين لديهم تعاملات مسبقة من خلال تقديمهم تعهد شفوي بسداد قيمة المبلغ في وقت لاحق وعندئذ ينشأ حساب المدينون، وينشأ هذا الحساب عن عمليات البيع بالأجل للبضاعة، إذ ان تكرار عمليات البيع بالأجل الى الزبائن واستلام الديون منهم يؤدي الى نشوء نوع من الثقة بين الشركة والزبائن وتشجع تلك الثقة الشركة على بيع البضاعة لهم على الحساب.

ان حساب المدينون يمثل حقوق للشركة على الغير وبذلك يعد أحد عناصر الموجودات المتداولة في المركز المالي بصافي القيمة المتوقع الحصول عليها، لان فترة استحقاقه لا تتعدى سنة مالية أو دورة تشغيلية ايهما اقل، ويسجل حساب المدينين في الدفاتر لحظة بيع السلع او تقديم الخدمات مع تعهد الزبائن بسداد قيمتها بعد فترة زمنية يتفق عليها تسمى فترة الائتمان، ويمكن تقسيم المدينون الى قسمين:

1. مدينون تجاريون: وهي الذمم المستحقة على الغير نتيجة عمليات البيع الآجل (على الحساب).

2. مدينون غير تجاريون: وهي الذمم المستحقة على الغير نتيجة عمليات اخرى غير البيع الآجل وتقديم الخدمات، كالسلف للموظفين، والديون الآجلة جراء بيع او استخدام الموجودات الثابتة.

ويتأثر رصيد حساب المدينون اول الشهر عن اخره جراء عمليات البيع بالآجل واستلام مبلغ الدين والديون المعدومة (المشطوبة) ومردودات البضاعة والمسموحات والخصومات الممنوحة.

المعالجات المحاسبية لحساب المدينون:

ينشأ حساب المدينون جراء عمليات البيع بالآجل، فاذا حصلت عملية بيع بضاعة بالآجل يسجل المحاسب القيد الاتي في دفتر اليومية:

×× من د/المدينون

×× إلى د/المبيعات

اما إذا كانت جزء من عملية البيع نقدا وبالآجل فانه يتم تسجيل القيد المحاسبي

الاتي:

من مذكورين

×× د/الصندوق

×× د/المدينون

×× إلى د/المبيعات

ويقع على عاتق المحاسب متابعة حسابات المدينون من خلال اعداد كشف بالحسابات المدينة، يبين فيه تفاصيل اجمالي المبالغ والمبالغ المسددة والمطلوبة لكل مدين، وعند استلام مبلغ الدين يتم تسجيل القيد المحاسبي الاتي:

×× من د/الصندوق

×× إلى د/المدينون

ثانياً: عمليات مردودات ومسموحات المبيعات الآجلة:

في حال رد جزء من البضاعة غير المطابقة للمواصفات، فإنه يتم إثبات قيمة البضاعة في دفاتر المشروع في حساب مردودات المبيعات، أما في حالة الاتفاق على الاحتفاظ بالبضاعة التالفة فإنه يمكن الحصول على سماح معين سيؤدي إلى تخفيض قيمة البضاعة.

وتعد المسموحات تخفيض في قيمة فاتورة البيع بالنسبة للبائع، ويتم إثباته في حساب مسموحات المبيعات، وتعد المردودات والمسموحات بمثابة حسابات مقابلة تؤدي إلى تخفيض قيمة المبيعات، وبالتالي فإنها تمثل حسابات ذات طبيعة مدينة على خلاف طبيعة حساب المبيعات الدائنة.

ويتم معالجة كلاً من مردودات ومسموحات المبيعات محاسبياً إذا كانت العملية بالأجل وفقاً للآتي:

××× من د/ م. م. المبيعات

××× إلى د/ المدينون

تقويم حساب المدينين:

هناك مخاطر جراء عملية البيع بالأجل تتمثل بتلكؤ المدينون بسداد قيمة الديون المترتبة عليهم في الوقت المحدد او بالأجل القريب، وذلك لأسباب عدة تتمثل بوفاة المدينون وعدم إمكانية الورثة من سداد الدين او اعلان المدينون افلاسهم او لأي أسباب أخرى، ونظراً لكون المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتطلب الإفصاح عن المدينين في المركز المالي مقاساً بصافي القيمة القابلة للتحقق Net Realizable Value، فإذا كان هناك توقع لديون معدومة Bad Debts، فإنه يتم شطب مبالغ الديون المعدومة او المتوقع عدم

الحصول عليها من حساب المدينين آخر المدة، وتعد هذه المبالغ المشطوبة خسارة بالنسبة للشركة ويتم شطبها بموجب طريقتين:
الطريقة المباشرة:

إذا كانت مبالغ الديون المعدومة لا تعد كبيرة كفاية لدرجة أنها لا تؤثر على قرارات متخذي القرارات، ففي هذه الحالة يمكن استخدام الطريقة المباشرة لشطب الديون المعدومة، حتى لو لم تعد ممارسة محاسبية مقبولة عموماً، بموجب القيد الآتي:

×× من د/ديون معدومة

×× إلى د/المدينون

ويغلق هذا القيد بملخص الدخل وتعد الديون المعدومة خسارة وتدرج ضمن المصروفات الإدارية في كشف الدخل وتثبت وفي السجلات المحاسبية وفق القيد الآتي:

×× من د/ملخص الدخل

×× إلى د/ديون معدومة

الطريقة غير المباشرة:

إذا كانت المبالغ كبيرة ومن الممكن أن تؤثر على قرار متخذي القرارات فإنه يتم تقديرها وتطرح من مبلغ حساب المدينين عند قياس المركز المالي، وتسمى هذه الطريقة أيضاً بطريقة التخصيص Allowance Method، ويتم تكوين المخصص عندما تكون هناك لدى الشركة شكوك حول تحصيل هذه المبالغ في المستقبل، وتعد هذه الطريقة الأكثر استعمالاً في الحياة العملية كونها تتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، فضلاً عن كونها تعطي المزيد من الإفصاح المحاسبي لمتخذي القرار حول سياسة الشركة في منح الديون وإمكانية تحصيلها، في نهاية كل فترة مالية ينبغي تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ومن ثم تثبت في نهاية المدة بالقيد التسوية الآتي:

××× من د/ديون مشكوك في تحصيلها

××× إلى د/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

ويغلق بملخص الدخل بالقيد الآتي:

××× من د/ملخص الدخل

××× إلى د/ديون مشكوك في تحصيلها

ويتم الإفصاح عن المدينون في المركز المالي ضمن الموجودات المتداولة

وكالاتي:

قائمة المركز المالي الجزئية

<u>الموجودات المتداولة</u>	
المدينون	xxx
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(xxx)
صافي المدينون	xxx

وهناك طريقتين لتكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

أولاً: مدخل كشف الدخل:

إذ تقدر الشركة نسبة الديون المشكوك فيها على أساس نسبة مئوية من صافي المبيعات الآجل (بعد طرح المردودات والمسموحات والخصم) ويتم اثباتها مباشرة دون مراعاة الرصيد السابق في حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وهو المتغير الأهم في تحديد الديون المشكوك في تحصيلها، الا انها تؤدي الى اظهار أفضل مقابلة بين الإيرادات والمصروفات في كشف الدخل كونها تتجاهل مخصص السنوات السابقة عند حساب مخصص السنة الحالية.

ويمكن حساب صافي المبيعات الآجلة بموجب طريقتين وحسب ما متوفر من معلومات في السؤال وكالاتي:

$$\begin{array}{rclcl} \text{صافي المبيعات} & = & \text{اجمالي} & - & \text{المبيعات} \\ \text{الآجلة} & & \text{المبيعات} & & \text{النقدية} \\ & & & & \text{م. م.} \\ & & & & \text{مسموح به} \end{array}$$

أو

$$\begin{array}{rclcl} \text{صافي المبيعات} & = & \text{المبيعات} & - & \text{الآجلة} \\ \text{الآجلة} & & \text{الآجلة} & & \text{المبيعات} \\ & & & & \text{م. م.} \\ & & & & \text{مسموح به} \end{array}$$

وفي حال توافر معلومات عن ارصدة المدينون اول واخر المدة فان المبيعات الآجلة

يمكن حسابها بالمعادلة الاتية:

$$\begin{aligned} \text{المبيعات الآجلة} = & \left(\begin{array}{l} \text{رصيد المدينون} \\ + \text{المتحصلات النقدية} \\ + \text{م.م. المبيعات} \\ + \text{خصم مسموح به} \end{array} \right) \\ & - \left(\begin{array}{l} \text{الديون} \\ + \text{المعدومة للسنة} \end{array} \right) \\ & - \left(\begin{array}{l} \text{رصيد المدينون} \\ \text{أول المدة} \end{array} \right) \end{aligned}$$

مثال:

فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في ميزان المراجعة تاريخ 2018/12/13 لشركة البلاد التجارية وقبل اجراء التسويات القيدية:

160000	رصيد مدينون
2000	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
800000	المبيعات (جميعها بالأجل)
50000	مردودات المبيعات

فاذا علمت ان الشركة قدرت مصروف الديون المشكوك فيها بنسبة 10% من صافي المبيعات الآجلة.

المطلوب:

اثبات قيد التسوية اللازم لإثبات الديون المشكوك في تحصيلها.

الحل:

$$\begin{aligned} \text{مخصص الديون المشكوك في تحصيلها} &= 10\% \times (800000 - 50000) \\ &= 750000 \times 10\% \\ &= 75000 \text{ دينار} \end{aligned}$$

75000 من د/ديون مشكوك في تحصيلها

75000 إلى د/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

ويغلق بملخص الدخل بالقيد الاتي:

75000 من د/ملخص الدخل

75000 إلى د/ديون مشكوك في تحصيلها

قائمة المركز المالي الجزئية

	<u>الموجودات المتداولة</u>
	المدينون 160000
	<u>مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (75000)</u>
	صافي المدينون 85000

ثانياً: مدخل الميزانية العمومية:

اذ تقدر الشركة نسبة الديون المشكوك فيها على أساس نسبة مئوية من رصيد المدينون اخر المدة وهنا من الضروري مراعاة الرصيد الحالي لحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ويمكن تطبيق هذه الطريقة باستخدام نسبة واحدة على اجمالي رصيد المدينون اخر المدة او تحليل رصيد المدينون اخر المدة وفقاً لأعمارهم أي وفقاً لفترة التأخير وتقدير نسبة لكل فئة من تلك الاعمار تزيد بزيادة العمر، وتؤدي هذه الطريقة الى اظهار حساب المدينون في المركز المالي بأفضل قياس له وهو الصافي القيمة القابلة للتحقق، ويعد المبلغ المحتسب بموجب النسبة من رصيد المدينون هو الرصيد المطلوب تكوينه والابلاغ عنه في المركز المالي تحت حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وفي هذه الحالة فان رصيد المخصص السابق اما ان يتم تعزيزه او تخفيضه وفقاً للاتي:

المخصص المطلوب = نسبة المخصص × رصيد المدينون

الرصيد الموجود = (رصيد المخصص اول المدة - الديون المعدومة التي تخص السنوات السابقة)

الرصيد المطلوب - الرصيد الموجود = (+ زيادة مخصص، - تخفيض المخصص)

في حال زيادة المخصص نسجل القيد المحاسبي الاتي:

××× من د/ديون مشكوك في تحصيلها

××× إلى د/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

في حال تخفيض المخصص نسجل القيد المحاسبي الاتي:

××× من د/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

××× إلى د/الأرباح المحتجزة

وينبغي التتويه انه تم تخفيض حساب مخصص ديون مشكوك في تحصيلها في حساب الأرباح المحتجزة هو من اجل اجراء أفضل مقابل للإيراد والمصروف للسنة الحالية في كشف الدخل بعيداً أي حساب لا يخص هذه السنة، فضلاً عن ذلك فانه تم غلقه بحساب الأرباح المحتجزة كون المخصص بالأساس هو تخفيض لأرباح سنوات.

مثال:

بالرجوع الى المثال السابق وبافتراض ان الشركة قدرت مخصص الديون المشكوك فيها بنسبة 5% من رصيد اجمالي المدينون.

المطلوب:

اثبات قيد التسوية اللازم لإثبات الديون المشكوك في تحصيلها.

الحل:

$$\text{مخصص الديون المشكوك فيها المطلوب} = 160000 \times 5\% = 8000 \text{ دينار}$$

ونظر لوجود مخصص ديون مشكوك فيها برصيد دائن مقداره 2000 دينار في حين ان المخصص المطلوب هو 8000 دينار لذا ينبغي علينا زيارة المخصص بمبلغ 6000 دينار وكما يلي:

$$\text{الرصيد المطلوب} - \text{الرصيد الموجود} = (+ \text{زيادة مخصص} - \text{تخفيض المخصص})$$
$$8000 - 2000 = 6000 \text{ زيادة المخصص}$$

6000 من د/ديون مشكوك في تحصيلها

6000 إلى د/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

ويغلق بملخص الدخل بالقيد الاتي:

6000 من د/ملخص الدخل

6000 إلى د/ديون مشكوك في تحصيلها

د/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	
رصيد	2000
د/ملخص الدخل	6000
	8000
الرصيد المرحل	8000

قائمة المركز المالي الجزئية

الموجودات المتداولة	
المدينون	160000
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(8000)
صافي المدينون	152000

مثال: فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في ميزان المراجعة تاريخ 2018/12/13 لشركة البلاد التجارية وقبل اجراء التسويات القيدية:

رصيد مدينون 2018/1/1	100000
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	10000
المبيعات (جميعها بالأجل)	250000
المتحصلات النقدية	300000

فاذا علمت ان الشركة قدرت مصروف الديون المشكوك فيها بنسبة 3% من رصيد المدينون اخر المدة.

المطلوب:

اثبات قيد التسوية اللازم لإثبات الديون المشكوك في تحصيلها.

الحل:

رصيد المدينون اخر المدة = (رصيد المدينون اول المدة + المبيعات الآجلة الآجلة) -
المتحصلات النقدية

$$\text{رصيد المدينون اخر المدة} = (250000 + 100000) - 300000 = 50000$$

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها = $50000 \times 3\%$

الرصيد المطلوب - الرصيد الموجود = (+ زيادة مخصص / - تخفيض المخصص)

$$1500 - 10000 = 8500 \text{ تخفيض المخصص}$$

8500 من د/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

8500 إلى د/الأرباح المحتجزة

د/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها			
رصيد اول المدة	10000	د/الأرباح المحتجزة	8500
		الرصيد المرحل	1500
	10000		10000
الرصيد المرحل	1500		

قائمة المركز المالي الجزئية

الموجودات المتداولة

المدينون 50000

مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (1500)

صافي المدينون 48500

وهناك طريقة أخرى تسمى طريقة تحليل اعمار المدينون

مثال:

قامت محلات محمد بتحليل حسابات المدينون في 2018/12/31 واعدت الجدول الاتي:

المدة	مبلغ الديون	نسبة احتمال التحصيل
اقل من 30 يوم	50000	%98
31-60 يوم	10000	%95
61-90 يوم	5000	%90
91-180 يوم	4000	%80
181-365 يوم	20000	%70
أكثر من سنة	45000	%50

فإذا علمت بان رصيد حساب مخصص ديون مشكوك فيها كان بمبلغ 31000
المطلوب: اثبات قيد التسوية اللازم لإثبات الديون المشكوك في تحصيلها.

الحل:

المدة	مبلغ الديون	نسبة احتمال التحصيل	نسبة الشك	مبلغ الديون المشكوك في تحصيلها
اقل من 30 يوم	50000	%98	2%	1000
31-60 يوم	10000	%95	5%	500
61-90 يوم	5000	%90	10%	500
91-180 يوم	4000	%80	20%	800
181-365 يوم	20000	%70	30%	6000
أكثر من سنة	45000	%50	50%	22500
	134000			31300

الرصيد المطلوب - الرصيد الموجود = (+ زيادة مخصص / - تخفيض المخصص)

31300-31000 = 300 زيادة المخصص

300 من د/ديون مشكوك في تحصيلها

300 إلى د/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

ويغلق بملخص الدخل بالقيد الاتي:

300 من د/ملخص الدخل

300 إلى د/ديون مشكوك في تحصيلها

قائمة المركز المالي الجزئية

الموجودات المتداولة	
المدينون	134000
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(300)
صافي المدينون	133700

المعاملات المحاسبية للديون المعدومة وديون المشكوك في تحصيلها:

وعند شطب الديون يسجل القيد الاتي:

1. إذا كانت الديون تخص السنة الحالية فانه يسجل القيد المحاسبي الاتي:

×× من د/ديون معدومة

×× إلى د/المدينون

2. وفي حال تم استلام جزء من الدين وشطب المتبقي منه والذي يخص السنة الحالية فانه

يسجل القيد المحاسبي الاتي:

من مذكورين

×× د/الصندوق

×× د/ديون معدومة

×× إلى د/المدينون

3. أما إذا كانت الديون تخص السنوات الماضية فانه يسجل القيد المحاسبي الاتي:

×× من د/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

×× إلى د/المدينون

4. في حين إذا كانت الديون تخص السنة الحالية والسنوات الماضية فانه يسجل القيد

المحاسبي الاتي:

من مذكورين

×× د/ديون معدومة

×× د/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

×× إلى د/المدينون

5. اما في حال تم استرداد الديون المعدومة فانه يسجل القيد المحاسبي الاتي:

×× من د/الصندوق

×× إلى د/ديون معدومة

6. اما في حال تم استرداد الديون تخص سنوات سابقة فانه يسجل القيد المحاسبي الاتي:

×× من د/الصندوق

×× إلى د/مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

7. اما في حال اعدام ديون تخص سنوات سابقة وكان مبلغها أكبر من رصيد مخصص

ديون مشكوك في تحصيلها ففي هذه الحالة يعد رصيد المدينون صفرا ويعتبر الرصيد

المطلوب تكملة هو من سيظهر في القيد المحاسبي وقائمة المركز المالي.

الخصم المسموح به:

يمنح الخصم المسموح به من البائع للمشتري عندما تكون العملية على الحساب فقط،

والغاية منه هو لتشجيع المشتري على سداد المبلغ المستحق عليه بأقرب وقت ممكن، ويمنح

الخصم المسموح به (النقدي) وفق شروط معينة يطلق عليها شروط الدفع، وتكون بنسب

مئوية متناقصة تسمى شروط الدفع، ومن وجهة نظر البائع فان الخصم المسموح به يعد

مصرف اما في حال عدم الاستفادة من الخصم المسموح به فهذا يعد ربحاً للمشتري وخسارة للبائع، ويعد ربحاً بالنسبة للبائع في حال عدم الإفادة من الخصم من قبل المشتري، ويتم المحاسبة عن الخصم المسموح به بموجب طريقتين هما الطريقة الإجمالية والطريقة الصافية وكما هو موضح بالاتي:

مثال:

في 2018/12/3 باعت شركة العين بضاعة بمبلغ 25000 دينار بالأجل الى شركة النعيم وبشروط دفع 10/8، ن/30.

وفي 12/5 تم استلام 15000 دينار نقداً

12/28 تم استلام المبلغ المتبقي نقداً.

المطلوب:

اثبات القيود المحاسبية اللازمة في سجلات شركة النهرين.

الطريقة الصافية	الطريقة الاجمالية
2018/12/3 $23000 = 0.92 \times 25000$	
23000 ح/المدينون	25000 من ح/المدينون (احمد)
23000 إلى ح/المبيعات	25000 إلى ح/المبيعات
في 2018/12/5 من يوم 5 - 3 = 2 يوم (ضمن مدة الخصم) $1200 = 8\% \times 15000$	
13800 ح/الصندوق	من مذكورين
13800 الى ح/المدينون	13800 ح/الصندوق
	1200 ح/خصم نقدي مسموح به
	15000 إلى ح/المدينون
في 2018/12/28 من يوم 28 - 3 = 25 يوم (خارج المدة)	
10000 من ح/الصندوق	10000 من ح/الصندوق
10000 إلى ح/المدينون	10000 إلى ح/المدينون

2018/12/28	
1000 = %8×10000	
لا يسجل قيد	1000 د/المدينون 1000 إلى د/خصم مبيعات مفقود

من الناحية النظرية فإن الطريقة الصافية أفضل من الطريقة الاجمالية كونها تفصح عن المدينون بصافي القيمة القابلة للتحقق ولكن من الناحية العملية فإن الطريقة الاجمالية هي المتبعة، وذلك لان الطريقة الصافية تحتاج الى متطلبات ومسك سجلات إضافية كما توضح سوء إدارة الشركة المشتري في الحصول على المكاسب الممنوحة جراء منح الخصم.

المعاملات المحاسبية لأوراق القبض:

عندما يقوم المشتري بتحرير كمبيالة إلى البائع عن قيمة البضاعة المشتراة فإن القيد المحاسبي يكون:

××× من د/أوراق قبض
××× إلى د/المبيعات

أما عندما يقوم البائع ببيع بضاعة بالأجل ومن ثم يقدم المشتري كمبيالة بقيمة البضاعة إلى البائع فإن القيد المحاسبي في سجلات البائع يكون:

××× من د/المدينون
××× إلى د/ أوراق قبض

وقد يرفض المدين سداد قيمة الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق، لذا يقوم البائع رفع دعوة قضائية على المشتري يدفع نتيجتها مصاريف تسمى مصاريف قضائية، وينبغي على المشتري الاعتراف بهذه المصاريف تطبيقاً لقيد أو محدد الحيلة والحذر وفق القيود الآتية:
إلغاء الكمبيالة نتيجة عدم سداد الكمبيالة:

××× من د/المدينون
××× إلى د/ أوراق قبض